

الفصل الرابع عشر

النفائيات السائلة كفرصة اقتصادية

أولاً - النفائيات وأنواعها:

أ - النفائيات: (تعريف)

عرفت منظمة الصحة العالمية النفائيات على أنها: " بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريد لها لعدم أهميتها أو قيمتها"^(١).

هذا التعريف من الوجهة العلمية غير صحيح، فقد تكون النفاية بالنسبة لصاحبها غير مهمة، وتكون شديدة المنفعة لدى شخص آخر.

ومن جهتنا يمكن تعريف النفائيات بأنها: فضلات أو مهملات صلبة أو سائلة أو غازية ناتجة عن عملية الاستعمال أو الإنتاج أو الاستهلاك وتتسبب في تلوث مختلف الأوساط، قابلة للمعالجة للاستفادة منها أو التخلص من خطورتها."

ب / أنواع النفائيات:

يمكن تصنيف النفائيات حسب درجة خطورتها، وحسب مصدرها وطبيعتها، وحسب الحالة التي تكون عليها كما يلي:

أنواع النفائيات حسب درجة خطورتها:

تنقسم النفائيات من حيث درجة خطورتها إلى قسمين، نفائيات حميدة ونفائيات خطيرة.

١ (أحمد عبد الوهاب، قضايا النفائيات في الوطن العربي، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع

١٩٩٧، ص ٣٣.

١ - النفايات غير الخطرة : يقصد بها " مجموعة المواد التي لا يصاحب وجودها مشكلات بيئية خطيرة، ويسهل في الوقت ذاته التخلص منها بطريقة آمنة بيئياً، وهي تشمل النفايات المنزلية والمحلات التجارية ونفايات المصانع غير الخطرة، وقد قدرت كمية النفايات الحميدة في المدن بالبلدان النامية بحوالي ١٦٠ مليون طن عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى ٣٢٢ مليون طن عام ١٩٩٠^(١)

٢ - النفايات الخطرة: " هي تلك النفايات التي لا يسمح بمعالجتها قانوناً في المزابل العمومية وتعالج في وحدات مصنفة خاصة معتمدة من قبل السلطات العمومية، وسواء أكانت خطورة هذه النفايات الحالية أو مستقبلية، تظهر النفايات الخطرة في^(٢):

- ❖ النفايات الصناعية الصلبة القابلة للاشتعال أو الذوبان التلقائي.
 - ❖ المواد القابلة للانفجار والإفرازات الغازية.
 - ❖ المواد التي تحمل خطر التلوث الكيميائي.
 - ❖ المواد الملوثة أو الإشعاعية صافية كانت أو مدمجة مع مستحضرات أخرى".
- أنواع النفايات حسب مصدرها وطبيعتها: تقسم إلى نفايات منزلية - نفايات الصناعية - نفايات زراعية - نفايات المستشفيات - نفايات ناجمة عن معالجة مياه الصرف الصحي (الحمأة) - نفايات إشعاعية - نفايات الكهربائية والإلكترونية.
- أنواع النفايات حسب الحالة التي تكون عليها: نفايات سائلة، غازية وصلبة.

(١) زين الدين عبد المقصود غنيمي، قضايا بيئية معاصرة - المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته - منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٠، ص ٧٩.

(٢) محمد محمد العربي ساكر، ميلود تومي، مقالة بعنوان: (مشكلة نفايات الإنتاج الصناعي في الجزائر)، نشرت في مجلة المدرسة العليا للإدارة، العدد ٢٢، الصادرة بتاريخ ١٣ جويلية ٢٠٠١، ص ٧٩.

ثانياً: مبررات النظر إلى النفايات السائلة كفرصة

اقتصادية:

إن النفايات التي تسبب تلوث البيئة تؤثر سلباً بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الأرصد الطبيعية، فمثلاً نجد أن المياه السطحية الملوثة تؤثر على الرصيد الطبيعي من المياه الجوفية، ومن هذا المنطلق ارتأينا ان نتعرض بداية الى اهمية العنصر الطبيعي والصناعي، ومدى تأثير وتأثر احدهما على الآخر.

١ - أهمية الرأس مال الطبيعي والصناعي:

الرأس مال الطبيعي والذي نعني به الرصيد الثابت في الطبيعة ورأس المال الصناعي والذي نعني به الرصيد المتغير ذوالبدائل المتعددة.

رأس المال الطبيعي هوالمواد الخام المستخرجة من البيئة ويتحول بالتصنيع إلى سلع - رأس المال من صنع الإنسان - ومفاد ذلك أن رأس المال المصنوع يؤدي إلى تناقص رأس المال الطبيعي، وتركز التنمية المتواصلة على الحفاظ على رأس المال الطبيعي بطريقتين:^(١)

* الحفاظ على كل رصيد رأس المال بين الأجيال $NC+MC$ حيث:

NC : رأس المال الطبيعي.

MC : رأس المال الصناعي.

* حفظ أو زياد رأس المال الطبيعي بين الأجيال NC .

الفرض الأول يعرف بالتواصل الضعيف لأنه يسمح بتناقص رأس المال الطبيعي وتعويضه برأس المال الصناعي، أما الفرض الثاني فيعرف بالتواصل القوي لأنه لا

(١) محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين لنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦، ص

يسمح لرأس المال الصناعي أن يحل محل رأس المال الطبيعي والمزيج بين رأس المال الطبيعي والصناعي يمكن أن يولد مستوى من الرفاهية.

ويتكامل الرصيد الطبيعي والصناعي بحيث أن الاعتماد على رأس المال الصناعي وحده غير كاف وهو يهدد التنمية، لأن مهما كان الرأس المال الصناعي لا يكون بديلا كاملا عن رأس المال الطبيعي في أغلب الأحيان، حيث أن فقد الرأس مال الطبيعي يكون دائما، عكس الرأس المال الصناعي، وتلعب التكلفة والتقنية ومدى أهمية المورد بالنسبة للحياة دور مهم في ذلك، كما أن الاهتمام بالرأس المال الطبيعي دون الرأس مال الصناعي قد يشكل قيد على التنمية والمطلوب هو المزج بين العنصرين بطريقة مستدامة.

٢ - دور العملية الإنتاجية في تلويث البيئة:

فنظرية الإنتاج المتعارف عليها تقتصر دالتها على كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها من التوليفات المتعددة للمدخلات، والمطلوب الآن هو إدخال الاعتبارات البيئية في التحليل، وذلك بإضافة النفايات والملوثات إلى دالة الإنتاج. ونعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$Y = F(K ; L) \dots \dots \dots (1) \text{ دالة الإنتاج التقليدية}$$

حيث: Y : تمثل الناتج الكلي

L : تمثل مدخلات الإنتاج من العمل

F : دالة

K : مدخلات الإنتاج غير العمل

افتراضنا إن الإنتاج يعتمد على عنصرين فقط هما المادة الخام وعنصر العمل. إذا كانت Y هي المخرجات وإن هذه المخرجات هي المنافع أو السلع المصنعة، فإن المفهوم الجديد للمخرجات يتضمن المخرجات الإيجابية والسلبية لعملية الإنتاج وعليه تصبح دالة الإنتاج:

$$Y=M+W \dots \dots \dots (2)$$

حيث: M: السلعة المصنعة

W: تمثل النفائات المعادة بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى

البيئة، وهي تساوي في ظل فن إنتاجي معين نسبة ثابتة من السلع المصنعة كما توضحه المعادلة التالية:

$$W=aM$$

a محصور بين ٠ و ١.

وتصبح المعادلة رقم ١ كما يلي:

$$Y=M+W$$

ونفترض أن عنصر العمل لا ينتج عنه أية نفائات أو نفائاته متضمنة في نفائات الاستهلاك ويبقى لدينا عنصر العمل K الذي يشمل جميع مكونات المواد المصنعة والنفائات، ولما كانت المادة لا تفتنى ولا تخلق من عدم فمعنى ذلك أن الكمية K لا بد أن تتساوى مع كمية الإنتاج M كمية النفائات W.

$$K=M+W$$

تتزايد كمية النفائات كلما زادت مدخلات الإنتاج أي أن هناك علاقة طردية بين كمية المدخلات k وكمية النفائات W، يحدث هذا في ظل غياب تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

إذا كانت دالة الإنتاج في المعادلة رقم ١ توضح لنا الكمية المنتجة Y الناتجة عن استخدام توليفات عوامل الإنتاج (k; a)، فإن الكمية غير مرغوب فيها هي:

$$W=K-Y$$

والتي تعني أن المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية التي تتجسد في مخرجات الإنتاج لا بد أنها تسربت إلى البيئة.

كل المواد التي لا تدخل في العملية الإنتاجية والتي تمثل الفرق بين (K. L) سوف تعاد إلى البيئة على شكل نفائات.

ثالثاً : التكاليف البيئية للنفايات السائلة:

إذا أُلقيت النفايات في الأوساط المائية فإن ذلك يؤدي إلى تلويثها (التلوث المائي يتميز بأنه عابر للأوساط الموجود فيها ، حيث يمتد إلى مناطق وأوساط أخرى) ومن ثم يتسبب في ندرتها وعليه

يمكن تصنيف الآثار الناجمة عن ندرة وتلوث المياه إلى:

أ/ تأثيرات تمس الجانب الاجتماعي - الصحة، الرفاهية، الراحة، التأثير على إنتاجية العامل.

ب/ تأثيرات تمس الجانب الطبيعي - تدهور أو خسارة الرأس المال الطبيعي.

ج/ تأثيرات تمس الجانب الإنتاجي أو الاقتصادي - التأثير على تنافسية النشاط الاقتصادي، خسائر إنتاجية في الجانب الزراعي.

كما تجدر الإشارة إلى أن منع التلوث تماماً مطلب غير اقتصادي لسببين

هما: ^(١)

- البيئة ذات قدرة على استيعاب التلوث إلى حد معين مما يجعل منع

التلوث إلى مادون هذا الحد لا عائد عليه.

- الحيلولة التامة دون التلوث تغدو باهظة التكلفة.

وهناك حدود طبيعية للتلوث مسموح بها، حيث إن وجودها لا يؤثر على

الصحة والبيئة، أما فيما يخص الندرة فنعني بها هنا الندرة النسبية والتي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة.

١ - الآثار الاجتماعية لندرة وتلوث الموارد المائية:

(١) محمد عبد البديع الاقتصاد البيئي والتنمية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

نحاول الآن توضيح آثار تلوث المياه على صحة الإنسان باعتباره محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فما تأثير استخدام المياه الملوثة على صحته من حيث إسهامه في الإنتاج القومي؟ وما هي الأعباء التي تتحملها الدولة لمكافحة تلوث المياه والحد من الأضرار المترتبة عنه؟

آثار التلوث المائي على صحة الإنسان:

نتيجة تلوث مياه الشرب ونقصها يموت يوميا في الدول النامية حوالي ٢٥٠٠٠ فرد.

سواءً كان ذلك نتيجة استهلاك المياه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، أي في شكل أغذية ملوثة، وفي كلتا الحالتين فإن أهم أسباب الأمراض المنقولة عن طريق المياه نجد:

- تلوث مجاري المياه والينابيع إلى جانب المغيائية غير كافية وغير منتظمة. —
- توحد السدود، وري المزروعات من المجاري المائية غير معالجة.
- صعوبة تحديد مكان العدوى أو التلوث.
- قلة شبكات الصرف الصحي وعدم هندستها بالشكل المطلوب.
- المقاولون غير المسؤولون اجتماعيا، بحيث يتسبب في إحداث العطب دون إصلاحه أو التبليغ عنه وعدم قيام شرطة المياه بواجبها.
- البناءات الفوضوية وضعف شروط النظافة المطلوبة بسبب عدم الوعي أولظروف أخرى.

تكاليف المعالجة

يؤدي تلوث المياه إلى ضعف الصحة العامة، وهو ما يؤثر على خصائص القوى العاملة، ومن ثم على مساهمتها في الدخل الوطني والشخصي، ويعد عدم توفر مياه نقية مؤشر من مؤشرات التخلف.

كما أن نقص الإمداد بالمياه أو تلوثها يعد من بين الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، نقص الرفاهية لدى الأفراد.

يمكن تصنيف الآثار الناجمة عن تلوث المياه إلى:

أ / التكاليف المباشرة لأمراض تلوث المياه:

يترتب على الإصابة بالأمراض المتصلة بتلوث المياه عدة تكاليف يقع على الأفراد جزء منها تتمثل في نفقات العلاج والرعاية الطبية اللازمة للمرض، إلى جانب تفويت فرص حال المرض دون تحقيقها. وتتحمل الدولة نفقات الرعاية الصحية وتوفير الاستثمارات اللازمة لبناء المستشفيات واستيراد الأجهزة والمعدات والأدوية إلى جانب أجور الأطباء وهيئات التمريض.....

إن بعض الغازات ذات رائحة غير مرغوب فيها مثل الأندريد الكبريتي يمكن أن تكون مضرّة بالصحة عندما يزداد تركيزها عن الحد المسموح به، وتتبعث من المستنقعات التي تشكلها التسربات الناجمة عن قنوات الصرف، كما توجد بجوار منشآت تصفية المياه القذرة ومصانع تكرير البترول والمذاب البلدية، ومصانع الإسمنت التي تخلف سنويا حوالي ١٠٢٠٠٠٠ طن من ديوكسيد الكبريت.

ب / التكاليف غير مباشرة لأمراض تلوث المياه:

التكاليف غير مباشرة لأمراض تلوث المياه نعني بها الخسارة في حجم الناتج الوطني وتتمثل في^(١)

- تكلفة الوفاة في سن الإنتاج، أي مساهمة هؤلاء في الإنتاج الذي كان من الممكن القيام به مستقبلا.

(١) محمّد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية ٢٠٠٢، صص ٢٥٣ - ٢٥٤.

- تكلفة الإعاقة عن العمل وتمثل الفاقد في وقت العمل نتيجة التغيب وتحسب عن طريق تقدير قيمة الناتج في حالة عدم الغياب.
- تكلفة الضعف الجسماني وتمثل في انخفاض الإنتاجية.

$$ق = ن(ي.ع)$$

معادلة رقم (1)

حيث:

ق: قيمة الخسارة الاقتصادية

ن: عدد الأفراد المصابين

ع: الإنتاجية المتوسطة للعمل

ي: نسبة الخسارة في المقدرة على العمل

يؤدي تلوث المياه إلى ندرتها ومن ثم فهناك آثار سلبية على دخل الفرد تتمثل

في: (1)

- إذا كان الفرد مرتاح مادياً فإنه يلجأ إلى شراء المياه المعدنية ومن ثم فهو يدفع ثمناً إضافياً لنفس الكمية أو أنه يضطر لاستعمال المياه السطحية وإن كانت أقل جودة، في حالة عدم وجود بديل آخر أو يضطر لجلب الماء من مورد عمومي بعيد وفي كل الحالات هناك تكلفة اقتصادية يتحملها الفرد، ما يؤثر على تخصيص دخله.

- إذا كان الشخص ذو دخل محدود فإنه يكتفي بشرب الماء مهما كان الثمن، وفي ظل وجود مياه أقل جودة فإن ذلك يسبب أمراض مما يؤثر على إنتاجية العامل ومن ثم دخله الشخصي.

1) F. valiron.gestion des eaux principes.moyennes. structures.presses de l'ecole nationale des ponts et chaussées.paris 1990. p52

www. almyah. com/myah، تاريخ التصفح ٢٠٠٧/١١/١٣،

- في حالة وجود مياه شرب آمنة تطرح مشكلات نقص التطهير مما يؤثر على تدهور البيئة والمحيط وعليه تلوث الأراضي والمياه الجوفية والسطحية مما يؤثر في النهاية على إنتاجية الأرض ومن ثم صحة الفرد وعليه التأثير على الإنتاجية ومن ثم الدخل الوطني.

تشير الكثير من الدراسات العلمية إلى أن هناك ارتباط بين تدهور نوعية المياه والعديد من الأمراض المزمنة كالسرطان مثلاً.

لقد حذرت كل من وكالة حماية البيئة الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية خطورة تجاوز تركيز النترات الحد المسموح به على صحة الإنسان بـ ٤٥ ملغ/لتر كحد أقصى، حيث أن الزيادة عن هذا الحد تتسبب في آثار صحية خطيرة، خصوصا على الأطفال الرضع وقد تكون قاتلة وذلك لكون الحموضة المنخفضة في الجهاز الهضمي للرضيع تؤدي إلى نموكتيريا تقوم باختزال النترات وتحويلها إلى نتريت والذي ينقل إلى الدم وللنتريت شراهة عالية للهيموغلوبين مقارنة بالأوكسجين وبذلك يحل النتريت مكان الأوكسجين في الدم مكونا الميثموجلابين، وبذلك فإن الجسم يحرم من الأوكسجين الضروري له وفي الحالات الشديدة يؤدي إلى اختناق المصاب.

إن استخدام الرواسب الطينية من الصرف الصحي يؤدي إلى العديد من المخاطر، وقد اكتشف الباحثون في جامعة كورنيل والجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين وجود أكثر من ٦٠٠٠٠ مادة سامة ومركبات كيماوية في الرواسب الطينية من مياه الصرف الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية وتشمل هذه المواد الديوكسين، المعادن الثقيلة، المذيبات الصناعية، والتي يرتبط معظمها بسلسلة من الأمراض تتراوح بين أمراض السرطان والتشوهات الخلقية عند الإنجاب.

٢ - الآثار البيئية في حالتى المعالجة وعدم المعالجة لمياه

الصرف:

في هذه الحالة سوف ندرس الآثار المحتملة الايجابية والسلبية في حالة القيام بعملية المعالجة وفي حالة عدم المعالجة.

الآثار الناجمة عن عدم المعالجة:

هناك العديد من الآثار السلبية التي تنجم عن عدم معالجة المياه الملوثة يمكن إجمالها في:

- أصبحت المشاكل البيئية من أخطر المشكلات التي تواجه مختلف الدول، وفي كثير من هذه البلدان تضررت مواردها من الأحياء المائية (لا سيما مصايد الأسماك) بل أن نوعية المياه أصبحت تشكل تهديدا لتربية الأحياء المائية بشكل مضطرب والتي تمد السكان بكميات وفيرة في الأسماك، كما تؤثر على إنتاجية التربة بسبب ارتفاع درجة حموضة هذه المياه.

- التأثير على البنية التحتية للنسيج العمراني لعدد من أحياء المدينة كتجمع المياه القذرة في أسفل العمارات.

- التلوث الحراري والكيميائي، وفقدان الحيوانات لمواطنها الطبيعية وتآكل التنوع الحيوي للأجناس الحية وتراجع الإنتاجية، وتآكل النظم البيئية.

- تلويث المياه الجوفية.

- تشكل أوساط مائية ملائمة لنمو الحشرات الناقلة للأمراض.

وللجانب الفلاحي علاقة مباشرة بذلك فقد تكون هناك محطة معالجة المياه ويتم رمي المياه المعالجة في الواد، ونظرا لنقص الوعي يقوم الفلاح الذي استعمل مواد كيميائية أو مخصبات برمي الأكياس في مجرى النهر أو الواد،

ويزداد الأمر تعقيداً في البحث عن مصدر التلوث إذ كان الغلاف من المواد القابلة لتحلل كالورق، وعليه لا بد من أن تكون هناك نظرة نسقيه للمشكلة وكيفية معالجتها.

الآثار في حالة معالجة المياه الملوثة:

تكمن أهمية مياه الصرف في أنها مصدر مائي دائم الجريان، وتشكل جزءاً متكاملاً من موارد المياه المتجددة ومن الموازنة المائية الوطنية كما ان له قيمة اقتصادية من خلال ما يعرف بالإدارة المحسنة للمياه والخدمات.

الفوائد الاقتصادية للإدارة المحسنة للمياه والخدمات:

التعرض لهذه النقطة يجعلنا نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تؤدي الاستثمارات في قطاع المياه إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية إلى الحد الذي يفوق التكاليف، ويسهم في التنمية البشرية؟

يمكن اعتبار التكاليف الموجهة لمنع التلوث عند المنبع كعائد اقتصادي وأن عدم المعالجة هي تكاليف إضافية تتحمل فيما بعد -تكلفة الفرصة البديلة.

يرى التقرير الذي تم إعداده من طرف المعهد الدولي للمياه باستوكهولم ومنظمة الصحة العالمية أن أزمات المياه والصرف الصحي على مستوى العالم، هي فرصة مناسبة من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية فقد يكون حل هذه المشاكل مكلفاً ولكنه سيوفر ما يفوق التكلفة، كما قدم التقرير قائمة لأولوية الاستثمار في مواجهة الفقر كما يلي^(١):

(١) تاريخ التصفح، ٢٠٠٧/١٢/١٢، www.siw.org

-تحسين وسائل الحصول على مصادر المياه الآمنة وأساسيات الصرف الصحي والصحة العامة بما فيها إدارة المياه المنزلية.

- حماية سلامة النظم البيئية البرية المرتبطة بالمياه والحياة المائية، وحماية مصادر المياه السطحية والجوفية.

- الإنفاق في مجال إدارة الموارد المائية بما فيها المواقع الأكثر جدوى والبنية الأساسية الهيدروليكية مثل السدود ونظم الري والأعمال الهندسية لمكافحة الفيضان

- حماية عناصر البيئة المختلفة والصحة العامة.

-اعتبار مياه الصرف المعالجة مصدراً مائياً لإعادة استعماله لأغراض الري.

يمكن لإعادة الاستخدام أن تخفض كميات الأسمدة التجارية المستخدمة في الزراعة حيث تتراوح الوفورات النقدية بالمغرب ما بين ٢٢٠ - ٣٥٠ دولار في الهكتار سنوياً، وهناك دراسة أخرى في تونس تشير إلى أن التكلفة الحدية تقدر بحوالي ٠.٠٧ دولار في حين قدرت نفس التكلفة للمتر المكعب من مياه الصرف المعالجة ثانوية - تتنوع مراحل المعالجة حسب مجال الاستعمال بين معالجة أولية وثانوية وثالثية ومتقدمة بحوالي ٠.٥ دولار، ومع ذلك فإنه عندما تستخدم مياه الصرف المعالجة في الري قبل نزع النترا من النترات يتحول إلى نترات مع مرور الوقت - يتراكم النيتروجين في التربة إلى مستويات تتجاوز احتياجات المحاصيل مما يتسبب في تسرب النترات إلى المياه الجوفية.

يلزم إنشاء بحيرات بسعة كافية قبل استخدام المياه في الري على أساس إن تصرف في أوقات الحاجة وبالطريقة المثلى، ويتوقف ذلك على مقارنة معدلات الري ومعدلات المياه المعالجة، إلى جانب إن بعض الفوائد التي تنجم عن عملية تخزين المياه والمتمثلة في:

- تحسين خواص المياه البكتريولوجية.

- خفض بعض المغذيات الاستفادة من خزانات المياه في عملية الاستتبات المائي وتربية الأسماك.

- تعتمد جودة المياه المعالجة على مدة التخزين وكلما كان الخزان ممتلاً كان الأمر أحسن ومن الأحسن استخدام عدة خزانات بسعة مماثلة وتخطيط تشغيل هذه الخزانات^(١).

٣ - الآثار الاقتصادية لندرة وتلوث الموارد المائية:

تتعدد الآثار الاقتصادية لتلوث المياه حيث تكبد الاقتصاد الوطني نفقات باهظة في مقاومة هذا التلوث ومن الصعوبة تقدير تكاليف مقاومة التلوث لندرة البيانات المتاحة في هذا الشأن من جهة وعدم دقتها من جهة أخرى.

الآثار الاقتصادية على مستوى الصناعة

إما أن يكون هناك تلوث تنتجه المنشأة وتحمل تكاليفه وآثاره وإما أن يتحمل تكاليفه المجتمع وهنا لابد أن نفرق بين:

تكاليف منع التلوث تتحملها المنشأة كلياً أو جزئياً:

تتمثل هذه النوعية من التكاليف في تكاليف إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصناعي، أي تكلفة شراء وتركيب وتشغيل هذه المحطات، إلى جانب أجور العاملين بها وتكاليف المواد الكيميائية سواء المستوردة أو المحلية والتي تستخدم في منع التلوث، وقد تتدخل الدولة عن طريق منح اعتمادات تخصص لبرامج تحسين البيئة، وبالتالي تجنب الأفراد والمجتمع الآثار السلبية لهذا التلوث.

(١) محمد صادق العدوي، هندسة الصرف الصحي لتحكم في التلوث البيئي، منشئة المعارف، مطبعة الدلتا، مصر، ٢٠٠٥، ص ٤٥٥.

تكاليف التلوث التي يتحملها المجتمع نتيجة عدم المعالجة:

ويظهر هذا النوع من التكاليف في حالة عدم القيام بأي إجراءات لمنع التلوث وبالتالي فهو يعكس الضرر الذي يصيب الأفراد والمجتمع، مثلاً: عدم قيام المنشأة بتركيب الفلاتر على مستوى المصنع مما يؤدي إلى تصاعد أبخرة محملة بالغازات مما يؤدي إلى ما يسمى بالأمطار الحمضية وبالتالي التأثير على التربة والأسماك والمباني، وتقاس التكاليف في هذه الحالة بمقدار الإنفاق المطلوب لمعالجة هذه التأثيرات لإعادة التأثيرات السابقة إلى حالته الأصلية قبل حدوث الضرر.